العدد3 No 3
2026 ايار May2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

توظيف رأس المال الاجتماعي العشائري في دعم مبادرات التنمية المحلية ـ دراسة ميدانية في أقضية ونواحي محافظة الديوانية

أ . م . د حسين عليوي عبدالله

أن أهمية هذه الدراسة هي تسلط الضوء على دور المؤسسات المجتمعية غير الرسمية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال استكشاف آليات توظيف رأس المال الاجتماعي العشائري واستثماره كقوة دافعة لدعم مبادرات التنمية المحلية في محافظة الديوانية، والمقصود برأس المال الاجتماعي العشائري هو شبكة العلاقات، وقيم التضامن، والثقة المتبادلة، والأعراف التي تربط أبناء القبيلة والمجتمع المحلي وتوجه سلوكهم نحو العمل الجماعي، ونظراً لاستهداف استراتيجية تصل إلى إعادة تشكيل سلوك الإنسان على وفق معايير التنمية المستدامة التي تسود المجتمعات اليوم، فقد تحددت مشكلة البحث في دور رأس المال الاجتماعي في التساؤل الذي يتحدد من واقع التحديات التنموية والخدمية والاقتصادية التي تواجهها أقضية ونواحي محافظة الديوانية. ونجد في المقابل وجود ثقل عشائري واجتماعي يتمتع برصيد قيمي وتأثير قوي يمكن استغلاله لسد الفجوات التنموية الناتجة عن ضعف الإمكانات الحكومية في بعض الأحيان، وتسعى الدراسة الى الإجابة عن التساؤل الرئيس: كيف يمكن تحويل الروابط العشائرية في الديوانية من أطر اجتماعية تقليدية إلى محركات تنموية فاعلة تدعم المشاريع المحلية؟ اما نوع البحث ينتمي إلى نوعية (الدراسات الوصفية) مدعوماً بدراسة ميدانية شملت عينة عشوائية طبقية من شيوخ العشائر الوجهاء وناشطي المجتمع المدني والمسؤولين المحليين في عدد من أقضية ونواحي المحافظة (مثل: الشامية، الحمزة، عفك، الدغارة) واستخدمت الاستبانة والمقابلات المعمقة كأدوات رئيسية لجمع البيانات. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها، وجود رصيد قيمي وتكافلي عالٍ (رأس مال اجتماعي) لدى عشائر الديوانية يمكن استثماره في تفعيل العمل التطوعي، بناء السلم الأهلي، وأيضاً تأمين الدعم المالي والعيني للمبادرات الخدمية (كالتعليم والصحة وتطوير البنى التحتية) كما أظهرت النتائج أيضاً أن غياب التنسيق المؤسسي بين المجالس العشائرية والوحدات الإدارية الحكومية يقلل من ديمومة هذه المبادرات وتأثيرها الطويل الأمد. كما خلصت الدراسة إلى عدة توصيات، منها: ضرورة مأسسة العلاقة بين الإدارات المحلية في الأقضية والنواحي والعشائر من خلال تشكيل "مجالس تنمية محلية" مشتركة، ومحاولة استثمار سلطة الأعراف العشائرية الإيجابية لحماية هذه المشاريع العامة، بالإضافة إلى توظيف طاقات الشباب العشائري نحو ريادة الأعمال التطوعية والخدمية لخدمة مناطقهم.

الكلمات الافتتاحية: رأس المال الاجتماعي ، رأس المال الاجتماعي ، العشائري التنمية المحلية

Utilizing tribal social capital to support local development initiatives A field study in the districts and sub-districts of Al-Diwaniyah Governorate

Dr. Hussein Alawi Abdullah

The importance of this study lies in highlighting the role of informal community institutions in achieving sustainable development. It explores the mechanisms for utilizing and investing tribal social capital as a driving force to support local development initiatives in Al-Diwaniyah Governorate. Tribal social capital refers to the network of relationships, values of solidarity, mutual trust, and customs that bind members of the tribe and the local community, guiding their behavior towards collective action. Given the strategic aim of reshaping human behavior according to the standards of sustainable development prevalent in societies today, the research problem is defined by the role of social capital in addressing the developmental, service-related, and economic challenges facing the districts and sub-districts of Al-Diwaniyah Governorate. Conversely, there is a significant tribal and social force with a strong value system and influence that can be leveraged to bridge developmental gaps resulting from sometimes limited

governmental resources. The study seeks to answer the central question: How can tribal ties in Al-Diwaniyah be transformed from traditional social frameworks into effective development engines that support local projects? The research falls under the category of descriptive studies, supported by a field study that included a stratified random sample of tribal sheikhs, dignitaries, civil society activists, and local officials in several districts and sub-districts of the governorate (such as Al-Shamiya, Al-Hamza, Afak, and Al-Daghara). Questionnaires and in-depth interviews were used as the primary data collection tools. The study concluded with several findings, most notably the existence of a high level of social capital and solidarity among the tribes of Diwaniyah, which can be leveraged to promote volunteer work, build social cohesion, and secure financial and in-kind support for service initiatives (such as education, health, and infrastructure development). The results also showed that the lack of institutional coordination between tribal councils and government administrative units reduces the sustainability and long-term impact of these initiatives. The study also concluded with several recommendations, including: the need to institutionalize the relationship between local administrations in districts and sub-districts and tribal communities through the formation of joint "local development councils"; leveraging the positive influence of tribal customs to protect these public projects; and harnessing the energies of tribal youth towards entrepreneurial and service-oriented initiatives to benefit their communities.

Keywords: Social capital, tribal, local development

المقدمة:

أن التغيرات التي تعيشها المجتمعات جعلتها تعتمد على استغلال مواردها الاستغلال الأمثل حتى تضمن رقي وتقدم في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويعد رأس المال الاجتماعي من بين تلك الموارد الذي يعول عليها بشكل كبير في إحداث التقدم والرقي في الموارد البشرية والذي يعد عاملاً هاماً في تقدم هذه المجتمعات، وتشكل التنمية المحلية حجر الزاوية في بناء الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهذه المجتمعات الحديثة، إذ لم يعد تحقيقها مقتصراً على الخطط والتمويلات الحكومية المركزية فحسب، بل بات مشروطاً بمدى قدرة المجتمعات على استنفار مواردها الذاتية وإشراك قواها المحلية.

ومن خلال هذا السياق يبرز مفهوم "رأس المال الاجتماعي" كواحد من أهم الموارد غير المادية التي تمتلكها المجتمعات والمتمثلة في شبكات العلاقات والثقة المتبادلة والروابط، والقيم والأعراف المشتركة، التي تسهل العمل الجماعي المشترك وتحفز الأفراد نحو تحقيق أهداف تنموية تخدم مصالحهم والصالح العام.

وفي المجتمع العراقي تبرز "العشيرة" كبنية اجتماعية أصيلة ومؤسسة غير رسمية تمتلك رصيداً ضخماً من رأس المال الاجتماعي، لما تتمتع به من منظومة قيمية قائمة على التكافل والتعاضد والتزام الأفراد بقرارات قياداتها الاجتماعية.

العدد3 No 3
ايار 2026 May2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

وتمثل محافظة الديوانية بأقضيتها ونواحيها (مثل الشامية - عفك - الحمزة - الدغارة وغيرها) بيئة خصبة لدراسة هذا التداخل، إذ تتداخل البناء الحضري بالريفي وتتجذر الروابط العشائرية في عمق النسيج اليومي للسكان، تواجه المحافظة كثير من التحديات تنموية واضحة على صعيد البنى التحتية ونقص الخدمات وارتفاع معدلات البطالة، مما يستدعي البحث عن بدائل ومسارات مساندة للجهد الحكومي، ومن هذا تبرز الحاجة العلمية والميدانية للاستكشاف مدى إمكانية تحويل "رأس المال الاجتماعي العشائري" من مجرد إطار تقليدي لحل النزاعات أو المناسبات الاجتماعية، إلى أداة تنموية واعية ومنهجية تدعم مبادرات الإعمار والتعليم والصحة والتمكين الاقتصادي محلياً.

أولاً: الإطار العام للبحث:-

١- مشكلة البحث /

أن المجتمع العراقي في الوقت الراهن به حاجة ماسة لتحقيق التنمية المستدامة ومشاركة جميع أفراد المجتمع العراقي لتحقيق ذلك، الهدف فالمجتمعات المستدامة تستلزم وجود أساس صلب من رأس المال الاجتماعي حيث إنه لا يمكن للإصلاح والتحديث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أن يحقق أهدافه في غياب نسق قيمي وأخلاقي يدعم العلاقات والتفاعلات المتبادلة، لذلك نجد أن جهود التنمية المحلية في أقضية ونواحي محافظة الديوانية تواجه تحديات بنيوية واقتصادية وخدمية متعددة، غالباً ما تعجز الخطط الحكومية المركزية عن معالجتها بمفردها نتيجة لضعف التخصيصات المالية أو البيروقراطية الإدارية، وفي المقابل تتميز محافظة الديوانية بوجود بناء عشائري متماسك وروابط قرابية وثيقة تمثل رأساً للمال الاجتماعي قادراً على حشد الجهود الجماعية والتمويل الذاتي والتطوع الإنساني، وهو ما يعرف في العرف السائد بـ (الفزعة).

ومن هنا تتبلور مشكلة البحث في رصد الواقع الحالي لتوظيف رأس المال العشائري في أقضية ونواحي الديوانية، وتشخيص المعوقات التي تحول دون استثماره بشكل أمثل، والوقوف على الآليات الميدانية الكفيلة بتحويل الثقة والروابط العشائرية إلى شريك حقيقي في دعم مبادرات التنمية المحلية وتلبية احتياجات السكان. ومن خلال ذلك ينبثق عن هذه المشكلة تساؤل رئيس: "ما هو واقع ومستقبل توظيف رأس المال الاجتماعي العشائري في دعم مبادرات التنمية المحلية في أقضية ونواحي محافظة الديوانية؟"
وللإجابة على هذا التساؤل تتفرع منه عدة أسئلة:

١. ما هو حجم وطبيعة رأس المال الاجتماعي الذي تمتلكه العشائر في محافظة الديوانية؟
٢. ما هي المجالات (الخدمية، الاقتصادية، والاجتماعية) التي يمكن للعشيرة التدخل فيها لدعم مبادرات التنمية؟
٣. ما هي المعوقات التي تواجه توظيف هذا الرأس مال؟ (مثل العشائرية السلبية أو التعارض مع القانون المدني والدولة)؟

٢- أهمية البحث:

تتركز أهمية البحث في أن رأس المال الاجتماعي يعد صورة من صور رأس المال، والذي يجب الاستفادة منه في عمليات التنمية المستدامة إذ تلعب الروابط والعلاقات غير الرسمية دوراً هاماً في عملية التنمية المستدامة والاهتمام ببناء رأس المال الاجتماعي ومكوناته البنيوية والأخلاقية والدينية للمساهمة في عملية التنمية داخل العراق.

بالإضافة إلى أنه تكمن الأهمية في إثراء الفكر السوسيولوجي من خلال رفد المكتبة الجامعية والعراقية بدراسة تجمع بين مفهوم حديث (رأس المال الاجتماعي) وبنية اجتماعية تقليدية (العشيرة) في بيئة ريفية وحضرية كـالديوانية.

وأيضاً تأصيل العلاقة بين العشيرة والتنمية من خلال تقديم إطار نظري يفسر كيف يمكن للأعراف والروابط القرابية أن تتحول من مجرد أدوات للضبط الاجتماعي إلى أدوات للتنمية المستدامة، ونظراً لقلة الدراسات الميدانية التي ركزت على أقضية ونواحي الديوانية تحديداً كربط رأس المال الاجتماعي بالجهود التنموية المحلية الحالية، فأنها من الممكن أن تسد فجوة بحثية في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

١. التعرف على ماهية رأس المال الاجتماعي وخصائصه ومكوناته.
٢. فهم وتفسير الكيفية التي ينظر بها أبناء العشائر ووجهاؤهم لمفهوم التنمية والمشاركة المجتمعية.
٣. التعرف على أهمية ووظائف رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة.
٤. تشخيص الأسباب والالتزامات التي تحول دون استثمار رأس المال الاجتماعي العشائري أو التي قد تتسبب في تعثر وتوقف بعض المشاريع الخدمية في الاقضية والنواحي.

تساؤلات الدراسة:

١. ما المقصود برأس المال الاجتماعي وما خصائصه ومكوناته؟
٢. ما المقصود بفهم وتفسير الكيفية التي ينظر بها أبناء العشائر ووجهاؤهم لمفهوم التنمية والمشاركة المجتمعية؟
٣. ما أهمية ووظائف رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة؟
٤. ما هي الأسباب والالتزامات التي تحول دون استثمار رأس المال الاجتماعي العشائري وتسببها في عرقلة المشاريع الخدمية؟

مفاهيم الدراسة:

١- رأس المال الاجتماعي:

ويمثل القاسم المشترك الأساسي بين التعريفات الخاصة برأس المال الاجتماعي ارتباطه بطبيعة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد باختيارهم الحر بهدف تحقيق مصالح تتجاوز المصلحة الفردية بمعناها الضيق. (Yujiro Hayami, 2009, P. 76)

أن هذا المصطلح بمعناه العام يشير إلى تفاعل الجماعات الاجتماعية او الى دراسة هذا التفاعل ومن الواضح أن المبادئ العامة التي تطبق على التفاعل بين الجماعات الاجتماعية تطبق أيضاً على العلاقات المتبادلة بينها (محمد عاطف غيث، ١٩٧٦، ص92).

أما التعريف الإجرائي: يتضمن رأس المال الاجتماعي موارد اجتماعية يمكن حشدها وتعبئتها لتحقيق الأرباح والفوائد الكبيرة منها، ويتضمن ميزات اجتماعية منظمة تشتمل على الثقة الاجتماعية التي تسهل التنسيق والتعاون والمنفعة المتبادلة بين الأفراد.

٢- العشيرة / البناء العشائري: (The Tribe / Tribal Structure):

تعددت وجهات نظر علماء الاجتماع في تعريف العشيرة حيث يرى (ابن منظور) في جانبه اللغوي أنها بنو الأب الأدنون، أو رهط الرجل وقبيلته الأقربون، لأنهم يعتشرون أي يخالطون بعضهم بعضاً (ابن منظور، لسان العرب، ص١).

و يذهب عالم الاجتماع العراقي (علي الوردي) إلى بعدها الوظيفي في المجتمع العراقي معتبراً إياها (وحدة سياسية واجتماعية واقتصادية متماسكة تقوم على رابطة الدم والعصبية وتوفر للفرد الحماية والأمن في غياب أو ضعف سلطة القانون) (علي الوردي، ١٩٦٥).

وأيضاً تعتبر نسقاً اجتماعياً قرابي يتألف من عدة عائلات ممتدة تنحدر من جد مشترك وتحكم تصرفات أفرادها سنن وأعراف اجتماعية ملزمة (خليل العمري، ٢٠١١).

اما التعريف الإجرائي : هي المؤسسة الاجتماعية والقبائل السائدة في الوحدات الإدارية التابعة لمحافظة الديوانية مثل الشامية، عفك، الحمزة، الدغارة، وتتمثل في الشيوخ والوجهاء والمجالس العشائرية (المضايف) التي تؤثر في توجه قرارات أفراد المجتمع المحلي.

٣- التنمية المحلية:

عملية اتحاد جهود أفراد المجتمع المحلي في المجتمع مع جهود السلطات الحكومية مع اندماج المجتمع القومي مع المجتمع المحلي للقيام بالعمل المشترك لتحقيق الأهداف المرسومة للتنمية من خلال ديناميكية لشد اهتمام الاهالي لتحسين المستوى المعيشي ومواجهة المشاكل وحلها (عبد اللطيف، ٢٠١١، ص ١٩).

كذلك تهدف الى مساعدة أفراد المجتمع على حل مشاكلهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطوير مهاراتهم وحثهم على المشاركة والعمل الجماعي لتحقيق مجموعة من الأهداف بطريقة علمية وبالاعتماد على الموارد المادية والبشرية بعد تطويرها (حلمي بريك، ٢٠١٦، ص 46).

وأيضاً هي عملية يمكن بواسطتها تحقيق تعاون بين جهود المواطنين والسلطة الحاكمة في الدولة بصورة فعالة لغرض تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ....والخ في المجتمع (مصطفى رحومة ، ٢٠١٩، ص 31).

التعريف الإجرائي : هي كافة الجهود والمشاريع والمبادرات (مثل بناء وتأهيل المدارس والمراكز الصحية وفتح الطرق الريفية، وتوفير الخدمات الأساسية التي تُنقذ أقضية ونواحي الديوانية لسد النقص الحاصل فيها للمشاريع الحكومية المركزية.

٤- المبادرات المحلية: هي الجهود التطوعية أو الأنشطة غير الحكومية التي يطلقها أفراد أو جماعات داخل مجتمع محلي معين بهدف الاستجابة الفورية لمشكلة او سد حاجة خدمية او إنسانية ملحة .

حيث يُنظر للمبادرات المحلية على أنها الجهود المنظّمة والأنشطة الذاتية التي ينبعث بها سكان مجتمع محلي معين، بدافع من شعورهم بالمسؤولية المشتركة لسد نقص الخدمات أو حل مشكلة محلية دون الاعتماد الكلي على السلطة المركزية.(محمد عاطف، ٢٠٠٢)

وأيضاً تُعتبر آليات تمكينية يقودها الفاعلون المحليون (الأفراد، العشائر، منظمات المجتمع المدني) لتصميم وتنفيذ حلول مرنة تستجيب للاحتياجات الفورية للمجتمع، وتعمل بالتكامل مع خطط التنمية الوطنية.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP 2015)

التعريف الإجرائي : هي الحملات التطوعية، والتمويل الذاتي، ومشاريع العون المتبادل التي يطلقها او يتبناها أبناء العشائر ووجهائهم في الديوانية بالتعاون أوالتنسيق مع الدوائر البلدية والإدارية في مناطقهم.

٦- الموجهات النظرية للبحث:

- **نظرية رأس المال الاجتماعي** : يميل علماء الاجتماع الى عد رأس المال الاجتماعي أداة مفيدة للتحليل على المستوى الفردي وعلى مستوى الجماعات الصغيرة، ويرى أنصار مدرسة التنمية المستدامة أن رأس المال الاجتماعي مهم وضروري لزيادة المخزون وتطويره وتوريثه للأجيال القادمة، فمن دون رأس المال الاجتماعي لا يمكن الحديث عن إحداث تنمية مستدامة (قنديل، ٢٠٠٨، ص92-٩٣).

ولقد حدد Field (٢٠٠٣) نظرية رأس المال الاجتماعي بأنها تركز على قضية العلاقات وفكرة الشبكات الاجتماعية والثروة والمقامة في المجتمع، والتفاعل الذي يُمكّن الناس من بناء المجتمعات واعتماد بعضهم على البعض الآخر ورَبْط النسيج الاجتماعي وتدعيم خبرات الشبكات الاجتماعية والعلاقات وإيجاد الثقة، وتعطي الثقة بين الأفراد بالنسبة للنسيج الواسع للمجتمع والمؤسسات الاجتماعية وتصنيع مجموعة مشتركة من القيم والمزايا والتوقعات داخل المجتمع كله، ويمتد مفهوم رأس المال الاجتماعي ليشمل بناء وإعادة المجتمع واعادة بنائه والثقة في صور الاقتصاد في المجتمع ونظمه (السروجي، ٢٠٠٩، ص ١١)

ثم تركز نظرية رأس المال الاجتماعي على متغيرات مهمة تتحدد في العلاقات والشبكات الاجتماعية والاعتماد المتبادل والثقة التي تربط النسيج والبناء الاجتماعي وتدعمه والذي يعد ثروة قائمة في المجتمع

العدد3 No 3
2026 ايار May2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

ترتكز على القيم الاجتماعية التي تعكس التوقعات في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين الناس وتدعم الثقة في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البناء الاجتماعي، إضافة إلى أن لرأس المال الاجتماعي وظائف مجتمعية في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية ففي المجال السياسي يعزز نوعية الحياة القائمة على الترابط المدني الذي يُعد ضرورياً لنجاح الأنظمة السياسية الديمقراطية المعاصرة.

- **نظرية التنمية المجتمعية القائمة على الأصول** (Asset-Based Community Development - ABCD):

تؤكد هذه النظرية التنموية الحديثة على أن التنمية المحلية الناجحة تبدأ بالتركيز على نقاط القوة والأصول المتاحة داخل المجتمع المحلي مثل (الروابط العشائرية، القيم، الهوية المشتركة) بدلاً من التركيز فقط على الاحتياجات والمشاكل والاعتماد على الدولة، فالتنمية يجب أن لا تتم بمعزل عن الإنسان، لأنه الحل الوحيد باعتبار أن المهارات الإنسانية مهمة في عملية التنمية، وهذه النظرية تمكّننا من صياغة رؤية تفسر كيف يمكن لشبكات القرابة والالتزام الأخلاقي العشائري في أقضية ونواحي الديوانية، أن تكون "أصلاً تنموياً" محلياً يُستثمر لبناء المدارس، شق الطرق، أو دعم السلم الأهلي، وكيف تلعب العشيرة دوراً بارزاً في حشد الموارد البشرية من أبناء العشيرة ممكن أن يستثمر في نجاح المبادرات التنموية المحلية، باعتباره رأسمال اجتماعي يعتمد عليه من خلال الدور الإيجابي الذي يقوم به تجاه هذه المشاريع.(Jody Kretzmann, 1993) .

ثانياً / رأس المال الاجتماعي والتنمية المستدامة :

١- رأس المال الاجتماعي مدخلاً تنموياً :

لا تنفصل العلاقة بين التنمية المستدامة ورأس المال الاجتماعي، حيث تشير الوجهات الأكاديمية إلى تنوع مداخل التنمية ويمكن الوقوف في هذا الجانب على مداخل التنمية يتمثل الأول، بالمدخل المادي فالإنسان لفترة طويلة كان يعتقد أن التطور والتنمية مرهون بتحقيق الانجازات المادية، والمنفعة والثروة فقط، إلا أن هذا المدخل قد أثبت إخفاقه في التجارب العالمية الحديثة، فوجود الإنسان أنه ربما يكون الحل في العنصر البشري ولذلك استند إلى رأس المال البشري كمدخل إلى التنمية ويمثل ذلك المدخل الثاني الذي يرى أن المهارات الإنسانية مهمة في عملية التنمية، فالتنمية يجب ألا تتم بمعزل عن الإنسان، ويركز المدخل الثالث على البعد السياسي للتنمية ويرتكز هذا المدخل على الدور الذي تلعبه الدولة والحكومة في قيادة التنمية،

ويجب الإشارة إلى أن معظم الدول النامية ترتكن الى هذا المدخل في عملية التنمية، بينما المدخل الآخر وهو مدخل رأس المال الاجتماعي يتجه صوب الاختلاف الكلي عن المدخل السياسي وفي هذا السياق نجد أن معظم المشتغلين بالعلوم الاجتماعية يعطون دائماً مفاهيم الاصلاح والتنمية أهمية بالغة ويقارنون ذلك بما حققته الدول المتقدمة من إنجازات ورفاهية وما تعيشه الدول المتخلفة من صعوبات بالغة وأوضاع متردية فهي غير قادرة على مواكبة الاحداث والتغيرات الهائلة في العالم اليوم، ولم تفلح المبادرات الاجتماعية للخروج من الأزمة والسبب في ذلك يرجع الى فرضية أساسية هي أن الدولة في عصر العولمة لم تعد تمتلك آليات الاصلاح وحدها، الأمر الذي دفع تلك الدول الى ضرورة تبني استراتيجيات جديدة تعتمد بالأساس على رأس المال الاجتماعي في عملية التنمية المستدامة.

ويعد هذا المدخل مهماً عند الحديث عن أولويات التنمية في الدول النامية، ويعتمد المدخل على الروابط الاجتماعية والروابط الأسرية والعمل الأهلي (عباس، ٢٠١٠، ص 9) .

ويستغل العلماء ورأس المال الاجتماعي في الاشارة الى الأصول الاجتماعية غير الملموسة التي يحتفظ بها كل مجتمع (مثل المعايير والشبكات الاجتماعية، والمستوى التعليمي للمجتمع) بوصفها مماثلة للأصول الجماعية الملموسة (مثل السلع العامة، والاشياء المشاعة) ولكننا نتصور أن رأس المال الاجتماعي مثلما يمتلك ويستقبل من وكلاء الأفراد بما في ذلك المؤسسات الفردية فإنه يختلف من الناحية النظرية حالياً

عن القواعد الاجتماعية، وعن الفئات الاجتماعية الأخرى التي تتطور بوصفها نتاجاً للمجتمع.(Lorenzo Sacconi and Giacomo Degli Antoni 2011, p.133).

ويبدو أن رأس المال الاجتماعي يعمل من خلال تحسين الثقة المجتمعية خصوصاً خارج أسرة الفرد ومجموعته العرقية وتعزيز قواعد السلوك الجيد مثل: الصدق واخلاقيات العمل والولاء للمؤسسة او للعشيرة ، وعبر تحسين الشبكات بين الأفراد، وخاصة ذوي النفوذ أو اصحاب العلم.(Ian W. Jones and Michael Pollitt 2007, P. 5) .

٢- رأس المال الاجتماعي والتنمية:

أن رأس المال الاجتماعي يؤثر على التنمية الاقتصادية عبر التفاف الناس حول غايات وأهداف تنموية عامة متفق عليها اذ تأني نتائج التنمية معبرة دائما عن الحاجات المجتمعية (السروجي، ٢٠٠٩، ص ١٠٩ - ١١٠) .

ويرى البعض من العلماء أن رأس المال الاجتماعي يلعب دوراً هاماً في التنمية أذ يرى بيير بورديو "Pierre Bourdieu" الذي دأب في تحليله لرأس المال الاجتماعي والثقافي على ربطه بالتحليل الطبقي اذ يتقابل ويتفاعل ، فهم رأس المال الاجتماعي على أنه رصيد اجتماعي من العلاقات.مع الرصيد الذي يملكه الأفراد من رأس المال المادي، فرأس المال الاجتماعي والثقافي هو رصيد قابل للتداول والتراكم والاستعمال مثله مثل رأس المال المادي.

وهناك رؤية وهي التي تظهر عندما اعتمد مفهوم رأس المال الاجتماعي في أوساط المنظمات المشتغلة بقضايا التنمية، نزعت الرؤية السيسيولوجية الطبقية لمفهوم رأس المال الاجتماعي وعوضاً عن ذلك صيغ المفهوم في إطار سلوكي اقتصادي، وارتبطت هذه الرؤية وأعمال كل من "جيمس كولمان" ومن بعده روبرت بوتنام، فنظر الأول الى رأس المال الاجتماعي أنه بمثابة الرصيد الذي يملكه الفرد من علاقات وقيم تمكنه من ان يؤسس لعلاقات داخل البناء الاجتماعي وإن يبني توقعاته وأهدافه. في المقابل فقد نظر بوتنام الى رأس المال الاجتماعي من خلال تحديد الخصائص والسمات التي تكون رصيداً داخل التنظيم الاجتماعي مثل الثقة والمعايير، والشبكات الاجتماعية، مع التأكيد على أن امتلاك الجوانب الايجابية من هذه الخصائص يُمكن المجتمع من أن يؤدي وظائفه على نحو أكفأ وافضل وتسهيل التنسيق بين الأفعال الاجتماعية المختلفة.

يتضح مما سبق أن رأس المال الاجتماعي يلعب دوراً جوهرياً في تعظيم عائدات التنمية حيث لا يقل أهمية عن رأس المال المادي أو البشري، لأنه يساعد على تدعيم الجهود الأهلية والحكومية مما يؤدي الى تماسك المجتمع، كما وأن إقامة علاقات فعالة بين أفراد المجتمع أساسها الثقة والالتزام المتبادل يساعد على تحديد الأهداف ووضوحها وسهولة تحقيقها، وينعكس ايجابياً على المجتمع، ومن ناحية أخرى يساعد رأس المال الاجتماعي على زيادة الانتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية رأس المال البشري وازالة الفجوة بين الطبقات، ويساعد على اشاعة روح التعاون بين جميع أفراد المجتمع وفئاته ومؤسساته العامة والخاصة (زكي، ٢٠١٣، ص65) .

وبناءً على ذلك يمكن أن يُحسن رأس المال الاجتماعي الوعي المدني والمشاركة والتنمية الاقتصادية والانصاف الاجتماعي وبما يساهم في رفاهية المجتمع.

ثالثاً: البناء العشائري في محافظة الديوانية:

من المميزات المهمة في محافظة الديوانية أنها تمتاز بالطابع الاجتماعي العشائري الرصين، يضرب بجذوره في عمق البيئة الفراتية ، حيث يعتبر البناء العشائري شبكة أمان اجتماعي ووحدة تضامنية متكاملة ترتبط تاريخياً بالنشاط الزراعي والاستقرار على ضفاف الانهار والجداول مثل (نهر الديوانية، ونهر الشامية) وهنا يجب التركيز على الخارطة القبلية والاتحادات العشائرية الكبرى في المحافظة والتي تتوزع على عدة أقضية ونواحي خارج مدينة الديوانية حيث تشكل تحالفات وتجمعات كبرى من أبرزها: (العزاوي، ٢٠٠٥، ج1، ص120)

١. **عشائر آل فتله**: ويكون ثقلها وتمركزها في قضاء الشامية والنواحي التابعة لها (المهناوية - الصلاحية) وتعرف بتاريخها الطويل في القيادة والنشاط الزراعي والسياسي.
٢. **عشائر الخزاعل:** وتعتبر من العشائر العريقة تاريخياً في الفرات الأوسط ويكون ثقلها في أقضية الشامية - غماس - الحمزة - والشنافية.
٣. **قبيلة الأقرع** (من شمر): وتتركز في شكل واسع في قضاء عفك وقضاء آل بدير وناحية نفر، وتمتاز بالدور البارز في شرق المحافظة.
٤. قبيلة الجبور: وهذه القبيلة تتركز ثقلها في قضاء الحمزة الشرقي ونواحيه (السدير) وبعض مناطق مركز المحافظة.
٥. عشائر العوابد والحميدات: وهذه تنتشر بكثافة في قضاء الشامية وقضاء غماس ولها دور اقتصادي زراعي كبير.
٦. قبائل وعشائر أخرى:- مثل بني حسن، وبني تميم، وآل شبل، وخفاجة، والمنتشرة في عموم أقضية المحافظة ونواحيها مثل السنية والدغارة وآل بدير.

أما بالنسبة للهيكلية التنظيمية للبناء العشائري في الديوانية، فمنها كالآتي:

١. الشيخ العام (شيخ مشايخ): ويمثل رأس الهرم والرمز القيادي للتحالف القبلي أو العشيرة الكبرى، وله الدور المحوري في التسويات الكبرى مع الدولة والعشائر الأخرى.
٢. شيوخ الفروع (الحمايل): ويمثل قادة الفروع الثانوية، ويكونون أكثر قرباً واحتكاكاً مع أفراد العشيرة في القرى والقصبات.
٣. وجهاء العشيرة (العوارف والفريضة): وهم القضاة العشائريون المتخصصون في حل النزاعات وقضايا الخصومات بناءً على السنن والاعراف العشائرية.
٤. المضيف (الديوان): وهذا يعتبر المؤسسة المادية الاجتماعية الأهم، باعتبارها مركز اتخاذ القرار، واستقبال الضيوف وحل النزاعات ومناقشة قضايا التنمية والخدمات. (العطية، ١٩٥٤، ص ٤٥)

أما بالنسبة للمضامين السوسيولوجية لهذا البناء فهي:

- الارتباط بالأرض والزراعة: وهي البيئة الريفية الطاغية في أغلب أقضية المحافظة جعلت العشيرة وسيلة لحماية الحصص المائية أي الحيازات الزراعية.
- قوة التضامن الاجتماعي (الفزعة): يتجلى رأس المال الاجتماعي هنا في مستوى عالي من التكافل المالي والمعنوي عند الأزمات (مثل الديات - التعويضات - أو بناء مشاريع خيرية)
- الالتزام بالعرف (السانية): وهذا هو القانون العشائري غير المكتوب الذي ينظم العلاقات، حيث يحظى بالاحترام يفوق في بعض الاحيان القوانين المدنية. (الوردي، ٢٠٠٧، ج2، ص ٨٨)

رابعاً / الواقع التنموي والاجتماعي لأقضية ونواحي الديوانية:

١- واقع الخدمات والبنى التحتية:

إن المرحلة الانتقالية الحرجة والعميقة التي يعاني منها واقع الخدمات والبنى التحتية في أقضية ونواحي الديوانية تعاني من تراكمات عقود من الاهمال المؤثر، ولكن نجد في نفس الوقت هناك طفرة تخصيصات حكومية وضخ واطلاق حزم من مشاريع خدمية واسعة لتأهيل البنى التحتية هذا التناقض بين الواقع الخدمي المتردي والمشاريع الجارية يمثل لب مشكلة البحث، والاساس التنموي الذي يربط بين حاجة المنطقة ومقدار تدخل رأس المال الاجتماعي للعشائر للمساعدة أو الضغط.

وهنا يمكننا تلخيص واقع الخدمات للقطاعات كذروة بالنقاط التالية:

أ- شبكات المجاري والصرف الصحي وصيانة الامطار:

حيث عانت أغلب الأقضية والنواحي في الوقت الحالي (مثل الشامية - عفك - الحمزة - الشنافية) غياب شبكات الصرف الصحي المتكاملة، وتحوّل الشوارع الترابية الى مستنقعات طينية يصعب الحركة فيها في مواسم الامطار.

فقامت الحكومة الاتحادية بإطلاق حزمة من مشاريع البنى التحتية المتكاملة ضمن المشاريع الحالية وفي أبرزها مشروع "مجاري الصلاحية" وتأهيل شبكة المجاري في قضاء الشامية وقضاء الشنافية وناحية نفر بسقوف تمويلية ضخمة .

ب- **قطاع مياه الشرب (الماء الصالح للاستهلاك) :**

تشكو القرى والارياف التابعة للنواحي من شحة مياه الشرب واعتماد بعضها على الحوضيات المتنقلة ويعود السبب في ذلك الى جفاف جداول والانهار المغذية لمجمعات التصفية (بسبب أزمة الجفاف العام للفرات الاوسط).

فشرعت الحكومة الى القيام بمشاريع انشاء محطات تصفية واجراء عملية التوسعة في المجمعات القديمة بتمويل من صندوق المناطق الاشد فقراً ومنها مشروع ماء سعة ٢٠٠٠ م 3 في الساعة في قضاء السدير لإنهاء ازمة المياه .(وزارة الاعمار والاسكان العامة، ٢٠٢٦)

ج- قطاع التربية والأبنية المدرسية:

يعتبر نقص المدارس في القرى والارياف من المشاكل المهمة في المحافظة حيث تتسبب بمشكلة الدوام الثنائي والثلاثي، مما جعل الدولة تقوم بإدخال العديد من المدارس الحديثة، الى الخدمة ضمن مشروع (القرض الصيني) والمشروع الوزاري رقم (١) مما خفّف العبء نسبياً، لكن الفجوة لا تزال قائمة في النواحي البعيدة، مما أدى الى ظهور التوظيف العشائري للتنمية حيث برزت عدة مبادرات عشائرية رائدة وموثقة في الديوانية حيث تبرّع شيوخ ووجهاء العشائر بقطع الأراضي تابعة لهم، لوزارة التربية لبناء مدارس عليها، فضلاً عن جهود الجهاد الطوعي ("الفزعة") لتأهيل المدارس القديمة بجهود ذاتية من قبل أبناء العشائر.(دراسة إجرائية لرأس المال الاجتماعي ودوره في الانماء المجتمعي)

د- قطاع الصحة والخدمات الطبية :

أن أقضية ونواحي الديوانية تعتمد بشكل أساسي على المراكز الصحية القديمة ومستشفيات الأقضية (مثل مستشفى الحمزة، ومستشفى الشامية) حيث تواجه ضغطاً بشرياً هائلاً ونقصاً في بعض الأجهزة الطبية التخصصية، وأيضاً نقصاً في الأدوية لـدولة مقارنة بمركز المدينة.

وفي هذا القطاع كان التوظيف العشائري للتنمية من خلال رأس المال الاجتماعي حيث يُدعم عبر قنوات التكافل (جمع التبرعات لشراء الأجهزة الطبية للمراكز الصحية الريفية، أو تنظيم حملات تلقيح وتوعية صحية بالتنسيق مع القطاعات الطبية مستغلين التجمعات العشائرية في المضايف) .

تأسيساً على ما تقدم من رصيد تحليلي للبيئة الخدمية والتنموية في أقضية ونواحي محافظة الديوانية، يتبين أن المحافظة وعلى مدار عقود واجهت تحديات مركبة تمثلت في اتساع الفجوة التنموية بين مركز المدينة وأطرافها الإدارية، وتدني كفاءة المرافق الأساسية نتيجة الضغوط الديمغرافية والتمويلية المتراكمة، وعلى الرغم من حملات الإعمار المدعومة بموازنات تنمية الأقاليم وصناديق دعم المناطق الأكثر فقراً، ولكنها بطبيعة الحال تواجه عقبات الاستجابة الخدمية المتمثلة بالهيكلية والتنفيذ، لذلك يجب البحث عن قنوات وموارد مجتمعية بديلة تساند الجهد الرسمي.

ومن هذا المنطلق يبرز الحاجة السيسيولوجية الملحة لتوظيف (رأس المال الاجتماعي العشائري) كآلية تعويضية محفزة لسد هذه الفجوات، لذلك كشفت المؤشرات الميدانية الأولية عن الإمكانية في تحويل الروابط القرابية، والقيم العرفية إلى طاقات تنموية منتجة ومن خلال المحاور التالية :

- **المحور الأول**: التحول من الضبط التقليدي إلى الاستثمار الخدمي:- وهو توجيه ثقل المؤسسة العشائرية الى جهة داعمة للمشروعات التي تخص البيئة التحتية والبلدية، من خلال التنازل الطوعي عن المساحات الأرضية لمدّ أنبوب وشبكات الصرف الصحي وغيرها من المشاريع الخدمية متجاوزة بذلك العقبات البيروقراطية والقانونية.
- **المحور الثاني**: استثمار قيم التكافل (الفزعة) في القطاع التربوي والصحي من خلال استعداد أبناء العشائر الى التبرع بالأراضي وتأهيل المدارس القديمة والمراكز الصحية الريفية بجهود ذاتية، ولتخفيف عبء الدوام الثنائي في المدارس وسد النقص الذي تعاني منه المراكز الصحية في المناطق النائية.
- المحور الثالث: تأسيس السلم الأهلي كبيئة حاضنة للاستثمار، من خلال الفاعلية العرفية للقيادات العشائرية في فض النزاعات المحلية وضبط قنوات التوزيع (كالحصص المائية "المراشنة") حيث أنها توفر مدخلاً أمنياً واجتماعياً مستقراً، وهذا يعتبر من الشروط الأساسية لاستمرار المشاريع الخدمية وحمايتها من التخريب أو التوقف.

خلاصة القول : نجد أن واقع الخدمات في أقضية ونواحي محافظة الديوانية لم يعد مسألة تقنية مرتبطة بالتخصيصات المالية فحسب وإنما هي قضية سيسيولوجية مرتبطة بمدى قدرة التخطيط الاجتماعي على استثمار الأصول غير المادية في المجتمع المحلي.

خامساً :الإجراءات المنهجية للبحث :

١. نوع البحث / استُخدم المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتبر من الدراسات الوصفية.
٢. المنهج السوسيولوجي الميداني / لجمع البيانات المباشرة من مجتمع الدراسة عبر أدوات البحث العلمي.
٣. أدوات البحث / تمثلت أداة جمع البيانات في (استمارة الاستبيان).
٤. مجتمع وعينة الدراسة / جميع سكان أقضية ونواحي محافظة الديوانية (قضاء الشامية والمهناوية وغماس وعفك والدغارة والسدير).
٥. أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد استُخدمت العينة العشوائية الطبقية لِتَضمن تمثيل المكونات العشائرية والاجتماعية في مختلف الأقضية والنواحي.

5 - **مجالات الدراسة :**

أ- المجال المكاني: الأقضية والنواحي التابعة إدارياً لمحافظة الديوانية.
ب- المجال البشري : اختيار عينة عشوائية طبقية تشمل شيوخ ووجهاء العشائر في الأقضية والنواحي بالإضافة إلى بعض مدراء الوحدات الإدارية الذين يعملون في المؤسسات الحكومية الخدمية ومسؤولي التخطيط في المحافظة.
ج- المجال الزمني: وهي مرحلة جمع البيانات ميدانياً وقد استغرقت من ٢ / 3 / ٢٠٢٦ إلى ٢٥ / ٥ / ٢٠٢٦.

6- **المعاملات الإحصائية للبيانات** :

قام الباحث باستعمال برنامج (SPSS). حزم البرامج الإحصائية وأيضاً استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف العينة.

7. حجم العينة الفعلي : (الموزعة) لِضمان تلافي الفاقد من الاستمارات الميدانية (بسبب عدم اكتمال الإجابات أو التلف)

قام الباحث بتوزيع (٤٢٠) استمارة استبيان ميدانياً على المبحوثين (من شيوخ ووجهاء العشائر، الناشطين المدنيين، الأكاديميين والمواطنين).

وبعد عمليات الفرز والتدقيق استُبعدت (٢٠) استمارة لعدم صلاحيتها، لِتبلغ العينة النهائية الصالحة للتحليل الإحصائي (٤٠٠) مبحوثاً وهي نسبة كافية وممثلة علمياً لتطبيق الاختبارات الإحصائية عبر برنامج (SPSS).

العدد3 No 3
2026 ايار May2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

تحليل بيانات البحث :

ستقوم بتحويل الأوزان اللفظية لمقياس "ليكرت" الخماسي من خلال تحليل استمارة الاستبيان لـ (٤٠٠) مبحوثاً بدقة إحصائية متناهية، وتحويلها إلى قيم رقمية كالتالي:

(موافق بشدة = ٥، موافق = ٤، محايد = ٣، غير موافق = ٢، غير موافق بشدة = ١)

تحليل بيانات البحث الميداني:

جدول رقم (1) يوضح التركيب النوعي للمبحوثين

ت	الجنس	التكرار/عدد الافراد	النسبة المئوية
1	ذكور	292	%73
2	اناث	108	%27
اجمالي العينة		400	%100

يوضح الجدول رقم (ا) التركيب النوعي لأفراد العينه اذ جاء الذكور بالمرتبة الاولى (73%) وجاءت الاناث بالمرتبة الثانية بنسبة (27%) وجاءت نسبة الذكور اعلى من الاناث لان المهن التي يمارسها الذكور هي مهنية حكرا على الذكور دوناً عن الاناث بالإضافة الى الراي بالنسبة للعشيرة هي الذكور اكثر من الاناث في مسألة اتخاذ القرار .

جدول رقم (2) يوضح المرحلة العمرية للمبحوثين

ت	الفئة العمرية	التكرار او عدد المبحوثين	النسبة المئوية
1	اقل من 30سنة	96	%24
2	من 30 – 45 سنة	164	%41
3	اكثر من 45 سنة	140	%35
المجموع	اجمالي العينة	400	%100

تشير بيانات جدول رقم (2) الذي يوضح افراد العينة حسب العمر حيث ان نسبة (41%) من الذين تتراوح أعمارهم من 30 الى 45 سنة الأولى بواقع (164) مفردة من اجمالي حجم العينة الدراسية يليها في المرتبة الثانية نسبة (35%) في المرحلة العمرية اكثر من 45سنة بواقع (140) مفردة في حين كانت المرتبة الثالثة بنسبة (24%) في الفئة العمرية اقل من 30سنة بواقع (96) مفردة من حجم العينة الدراسية وتشير هذه البيانات الى تنوع في اعمار المبحوثين والتي من الممكن ان يكون لهم حضور في تعزيز دور راس المال الاجتماعي العشائري في تنمية المجتمع المحلي .

جدول رقم (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن (قضاء او ناحية)

المتغير	الفئات	**التكرار (عدد المبحوثين)**	النسبة المئوية
مكان السكن	1- مركز الدغارة ونواحيه (الدغارة والسدير)	124	%31
	2- قضاء الشامية ونواحيه (غماس والمهناوية والصلاحية)	104	%26
	3-قضاء الحمزة ونواحيه (الشنافية)	88	%22
	4- قضاء عفك ونواحيه (البدير و نفر)	84	%21

	المجموع	400	100

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول السابق الذي يوضح توزيع افراد العينة حسب السكن ان نسبة (31%) يسكنون في مركز الديوانية ونواحيه الدغارة والسدير بواقع (124) مفردة من اجمالي حجم العينة البالغ (400)مفردة ويليها نسبة (26%) يسكنون في قضاء الشامية (غماس المهناوية والصلاحية) بواقع(104) مفردة يليها نسبة (22%) يسكنون قضاء الحمزة ونواحيه (الشنافية) بواقع (88) مفردة من حجم العينة بينما كانت في اقل نسبة هي (21%) ممن سكنوا قضاء عفك بواقع (84) مفردة في حجم العينة مما يدل على انه الثقل الأكبر لهذه العشائر توجد في مركز الديوانية أي النواحي القريبة جدا من المحافظة .

جدول رقم (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الصفة الاجتماعية.

الفئات	**التكرار (عدد المبحوثين)**	النسبة المئوية
1- شيخ عشيرة / وجيه / رئيس فخذ	96	%24
٢- موظف في مؤسسة حكومية أو بلدية	112	%28
3- أكاديمي / باحث / ناشط مدني	72	%18
٤- كاسب / أعمال حرة / أخرى	120	%30
المجموع	400	%100

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول السابق، الذي يوزع العينة بحسب الصفة الاجتماعية أن نسبة (٣٠%) هم يحملون صفة اجتماعية كاسب / أو يمارس أعمال حرة بواقع (١٢٠) مفردة، تليها نسبة (٢٨%) من الذين يحملون صفة اجتماعية موظف في مؤسسة حكومية أو بلدية بواقع (١١٢) مفردة، وتليها نسبة (٢٤%) من الذين يحملون الصفة الاجتماعية شيخ عشيرة أو وجيه / أو رئيس فخذ بواقع (٩٦) مفردة، وكانت المرتبة الأخيرة هي نسبة (١٨%) هم يحملون صفة أكاديمي / باحث / ناشط مدني.

وتشير هذه البيانات إلى التنوع في الصفة الاجتماعية للمبحوثين والتي تعتبر خليطاً من رأس المال الاجتماعي والعشائري .

جدول رقم (5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التحصيل الدراسي

المتغير	الفئات	**التكرار (عدد المبحوثين)**	النسبة المئوية
التحصيل الدراسي	١- أمي / يقرأ ويكتب	76	%19
	٢- دبلوم / بكالوريوس	248	%62
	٣- دراسات عليا (ماجستير - دكتوراه)	76	%19
	المجموع	400	%100

يوضح الجدول رقم (5) من خلال تحليل بياناته أن نسبة (٦٢%) هم من حملة شهادة الدبلوم والبكالوريوس بواقع (٢٤٨) مبحوثاً، في حين بلغت نسبة (١٩%) من المبحوثين الذين هم ضمن فئة يقرأ ويكتب / أو أمي

بواقع (٧٦) مبحوثاً، وبالنسبة الأخيرة فكانت أيضاً (١٩%) في حملة الشهادات العليا الماجستير والدكتوراه بواقع (٧٦) مفردة.
وهذا دليل على أن نسبة حملة شهادات الدبلوم والبكالوريوس هي أعلى نسبة في مجتمع البحث، والتي تمثل الفئة الفاعلة في رأس المال الاجتماعي والعشائري.

ثانياً/ تحليل محاور البحث:

1- **المحور الأول** : مؤشرات رأس المال الاجتماعي العشائري

جدول رقم (6) يوضح مؤشرات رأس المال الاجتماعي العشائري

الفقرة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع الإجمالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه للفقرة
1- تتميز العلاقات بين أبناء العشيرة بالثقة والانسجام	180 %45	140 %35	40 %10	30 %7,5	10 %2,5	400 %100	4,12	1,03	موافق
2- تساهم الأعراف والسنن العشائرية في ضبط الأمن وحسم الخلافات	210 %52,5	130 %22,5	30 %7,5	20 %5	10 %2,5	400 %100	4,27	0,98	موافق بشدة
3- يمتلك شيوخ العشائر قدرة عالية على حشد طاقات الأفراد جماعياً	165 %41,25	155 %38.75	50 %12,5	20 %5	10 %2,5	400 %100	4,11	0,97	موافق
4- تلعب المضايف دوراً رئيسياً كمراكز لمناقشة القضايا المجتمعية	140 %35	160 %40	60 %15	30 %7.5	10 %2,5	400 %100	3,97	1,01	موافق

5- تسود ثقافة التكافل والدعم المالي والاجتماعي في المناسبات المختلفة	195 %48,75	135 %33,75	40 %10	20 %5	10 %2,5	400 %100	4,21	0,99	موافق بشدة
المعدل الإجمالي العام للمحور الأول	=	=	=	=	=	400 %100	4,13	0.62	موافق

يوضح جدول رقم (6) للمفسر الإحصائي والذي يُظهر أن المعدل العام (4.12 من 5) ، أن عينة الدراسة في أقضية ونواحي الديوانية تؤكد بوضوح امتلاك المنظومة العشائرية لرأس مال اجتماعي قوي جداً، متمثلاً بالثقة المتبادلة والقدرة العالية والشد والتكافل الاجتماعي.

جدول رقم (7) يوضح توزيع مجالات توظيف رأس المال العشائري في التنمية

الفقرة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع الإجمالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه للفقرة
1- يساهم وجهاء العشائر تبرعاً بالأراضي لبناء المدارس والمراكز الصحية	120 %30	150 %37,5	70 %17,5	40 %10	20 %5	400 %100	3,77	1,11	موفق
2- تنجح المبادرات العشائرية نحو إطلاق حملات عمل تطوعي خدمي	95 %23,75	145 %36,25	80 %20	60 %15	20 %5	400 %100	3,58	1,14	موفق
3- تحرص الوحدة	60 %15	110 %27,5	90 %22,5	100 %25	40 %10	400 %100	3,12	1,21	محايد

الإدارية على إشراك الوجهاء في تحديد أولويات المشاريع									
4- هل من الممكن أن يسهم التدخل العشائري الإيجابي في حماية المال العام	110 %27,5	160 %40	65 %16,25	45 %11,25	20 %5	400 %100	3,73	1,10	موافق
5- المنظومة العشائرية تدعم توجيه الشباب نحو المشاريع والعمل	105 %26,35	145 %36,25	75 %18,75	55 %13,75	20 %5	400 %100	3,65	1,13	موافق
المعدل الإجمالي العام للمحور الثاني	=	=	=	=	=	400	3,57	0,74	موافق

نلاحظ في التفسير الإحصائي انخفاضاً نسبياً في المعدل العام للمحور الثاني إذ بلغ (3.57) مقارنة بالمحور الأول، وتحديداً في الفقرة رقم (3) مما يشير رقمياً أن هناك فجوة تنسيقية بين الوحدات الإدارية الحكومية والقيادات العشائرية في مسألة التخطيط التنموي.

جدول رقم (8) يوضح المعوقات والتحديات تواجه العملية التنمية

العدد3 No 3
ايار 2026 May2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

يظهر المعدل المرتفع جداً من خلال التقدير الإحصائي لهذا المحور بـ (4.09) حيث أن المبحوثين يشخصون أبرز المعوقات التي تحول دون توظيف طاقات المجتمع العشائري إيجابياً للتنمية في المحافظة هي النزاعات

الفقرة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)	المجموع الإجمالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه للفقرة
1- هل تؤدي النزاعات العشائرية إلى خلق عرقلة وتوقف الشركات الاستثمارية	230 %57,5	110 %27,5	30 %7,5	20 %5	10 %2,5	400 %100	4,32	0,95	موافق بشدة
2- هل يغلب الطابع الشعبي او الفئوي على بعض القرارات العشائرية	140 %35	165 %41,25	55 %13,75	30 %7,5	10 %2,5	400 %100	3,98	0,99	موافق
3- تضيق قنوات الاتصال الرسمي والمنظم بين الحكومة المحلية والعش	175 %43,75	145 %36,25	45 %11,25	25 %6,25	10 %2,5	400 %100	4,12	1,00	موافق
4- يساهم ضعف الوعي التنموي عند البعض في مقاومة التغيير	115 %28,75	160 %40	70 %17,5	40 %10	15 %3,25	400 %100	3,80	1,07	موافق
5- تتدخل بعض الضغوط العشائرية في توجيه التعيينات أو المشاريع فئوياً	205 %51,25	125 %31,25	40 %10	20 %5	10 %2,5	400 %100	4,23	0,97	موافق بشدة
المعدل الإجمالي العام للمحور الثالث	=	=	=	=	=	400	4,09	0,58	موافق

العشائرية المسلحة والضغوط الفئوية في توزيع المشاريع.

بناءً على النتائج الإحصائية المستخرجة من إجابات (400) مبحوث في أقضية ونواحي محافظة الديوانية توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الحلول العملية يتم من خلالها تحويل رأس المال الاجتماعي للعشائر في المحافظة من مجرد تماسك اجتماعي إلى أداة تنموية فاعلة.

نتائج البحث:

١. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها قوة وتماسك رأس المال الاجتماعي العشائري، حيث يمتلك مجتمع أقضية ونواحي الديوانية رأسمالاً اجتماعياً عشائرياً مرتفعاً جداً، حيث جاء بنسبة تأييد عامة بلغت (4.11 من 5) وجاء الالتزام بالأعراف العشائرية الإيجابية ودور المضايف في فض النزاعات في مقدمة هذه الأولويات بمتوسط حسابي (4.21).

٢. أظهرت النتائج ضعفاً واضحاً ورضا متوسط يميل للانخفاض تجاه الواقع الخدمي ومشاريع البنى التحتية بمتوسط عام (3.31)، في حين برزت فجوة جادة وكبيرة جداً بين مركز المحافظة وبين الأقضية والنواحي التابعة لها، حيث حصلت على أدنى متوسط حسابي بالمحور بلغ (4,21)، وهذا يدل على ضعف وتراجع الرضا عن التنمية المحلية.

٣. تشير النتائج إلى أن آلية التوظيف والتي تمثل الثقل العشائري حظيت بموافقة عالية في إسناد الإدارة المحلية بلغت (4.51)، حيث أكد المبحوثين أن استجابة المواطنين وامتثالهم للمحملات التنموية والتوعوية (مثل ترشيد المياه) تكون أقوى بكثير إذا في حالة تبني شيوخ ووجهاء العشائر وذلك جاء بمتوسط (4.18) مما يؤكد أن هناك تأييد جارف لتوظيف العشيرة إيجابياً في التنمية.

٤. وتوصلت الدراسة أيضاً بالإثبات الميداني وبدرجة موافقة عالية بلغت (4.02) أن النزاعات العشائرية على الأراضي والمحسوبية والضغوط الاجتماعية تؤثر تأثيراً سلبياً وتعرقل مشاريع البنى التحتية الحكومية، حيث نالت فقرة النزاعات في ايقاف المشاريع نسبة (4.09) مما يؤكد تأثير المعوقات والتداخل العشائري السلبي.

التوصيات:

١. مأسسة هذه الثقة من خلال تأسيس "مجالس إسناد تنموي مشتركة" في كل قضاء وناحية يجمع الحكومة المحلية برؤساء العشائر والوجهاء والأكاديميين.

٢. إشراك الوجهاء والأقضية في تحديد أولويات المشاريع من خلال هيكلة الخطط الاستثمارية المحلية لضمان التوزيع العادل للموازنات.

٣. اعتبار المضايف منصات توعية رسمية واستثمارها لإطلاق حملات ترشيد المياه وحماية البيئة والحفاظ على مشاريع البنى التحتية.

٤. تكوين صناديق تنموية محلية مسجلة من خلال تحويل نظام الفزعة والتبرعات إليها يساهم في صيانة المدارس وتأهيل الطرق الريفية والفرعية.

٥. طرح وصياغة "وثيقة شرف عشائرية عامة" في الديوانية تضمن التنازل عن الأراضي للمشاريع العامة، وتوفير الحماية المجتمعية للشركات المنفذة.

٦. اعتماد الأنظمة المؤتمنة ومعايير الكفاءة الصارمة في اختيار الكوادر الإدارية والفنية المشرفة على ملفات التنمية المحلية وتحييد الضغوط.

المصادر

المصادر العربية:

١. أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.

٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية ، لتعزيز المشاركة والمبادرات المحلية ، نيويورك، 2015.

٣. دراسة (2021) رأس المال الاجتماعي ودوره في الانتماء المجتمعي، دراسة ميدانية اجتماعية في محافظة الديوانية، المنشورة في مجلات الأكاديمية العراقية.

٤. رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، مصر، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2011.
٥. صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2010.
٦. طلعت مصطفى السروجي، رأس المال الاجتماعي، القاهرة، مكتبة لا يخلو المصرية ، 2009.
٧. عباس العزاوي، موسوعة عشائر العراق (ط1)، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2005.
٨. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، 1965.
٩. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، 2007 ، ط2 ، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.
١٠. غيث محمد عاطف ، دراسات في علم الاجتماع الفكري والتنموي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
١١. غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1976.
١٢. كامل مصطفى رحمومه، التنمية المحلية بخيال سياسي، مصر، القاهرة، مركز الحضارة العربية، 2019.
١٣. محمد حلمي بريك، لجان الزكاة والتخطيط التنموي من منظور الخدمة الاجتماعية، مصر، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2016.
١٤. معن خليل العمر، بنية المجتمع العراقي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2011.
١٥. وداي العطية، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، النجف الاشرف ، المطبعة الحيدرية، 1954.
١٦. وزارة الإعمار والإسكان والبلديات ، التقرير الفني لمشروع مجاري وتأهيل الصلاحية ونفر، 2026، بغداد، المديرية العامة للمجاري.
١٧. وليد رشاد زكي، رأس المال الاجتماعي الافتراضي مدخل تنموي تجارب محلية وعالمية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2013.

المصادر الأجنبية

1. Ian W. Jones and Michael Pollitt, Multinationals in their Communities—A Social Capital Approach to Corporate Citizenship projects, England, PALGRAVE MACMILLAN, 2007..

2. Kretzmann, Jody & John McKnight, Building Communities from the Inside Out: A Path Toward Finding.and .

3.Lorenzo Sacconi and Giacomo Degli Antoni, Social Capital, Corporate Social Responsibility, Economic Behaviour and Performance, England (PALGRAVE MACMILLAN, 2011

4.Yujiro Hayami, Social Human Capital and the Community mechanisms: Toward a Conceptual Framework for Economists, journal of development studies Vol. 45, No 1, 2009.